

Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

20 Février 2012
20 فبراير 2012

Le Maroc a toujours été une terre de refuge pour les militants tunisiens des droits de l'Homme

Le militant des droits de l'Homme et Président de la Haute Instance Indépendante chargée des élections en Tunisie, Kamal Jendoubi, a salué le soutien inconditionnel des militants marocains,

estimant le Royaume a toujours été une terre de refuge pour les militants tunisiens dans les moments difficiles. "Pour moi et pour de nombreux militants des droits de l'Homme, le Maroc a été un pays d'accueil

et pour se ressourcer", a souligné l'ancien Président du Réseau Euro-méditerranéen des Droits de l'Homme lors d'un hommage organisé en son honneur au Salon International de l'Édition et du Livre, par le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) en présence de son Président, Driss El Yazami. Les relations très fortes unissant les organisations marocaines et tunisiennes de défense des droits de l'Homme traduisent l'excellence des relations de fraternité entre les deux peuples, a-t-il dit. Dans son témoignage, Michel Tubiana, Président d'honneur de la Ligue des Droits de l'Homme en France, a indiqué que l'hommage rendu aujourd'hui est une reconnaissance pour les grands efforts déployés par Kamal Jendoubi sur le front de la lutte pour les droits de l'Homme et de la consolidation des solidarités et des passerelles d'échange entre les organisations militantes dans les deux rives de la Méditerranée. Ce militant s'est énormément investi pour transcender les divergences dans les cultures et les idéologies lorsqu'il présidait la destinée du Réseau Euro-méditerranéen, a-t-il poursuivi, affirmant que les événements qui se sont produits confortent les aspirations des peuples pour la liberté et représentent surtout une leçon à méditer pour les sceptiques qui disaient que la rive Sud est incapable de démocratie. Même propos élogieux de la part de

son compatriote, l'ancien Président de la Ligue Tunisienne des Droits de l'Homme, Mokhtar Trifi qui a mis en avant les immenses contributions de Kamal Jendoubi dans la transition démocratique en Tunisie lorsqu'il était à la tête de la Haute Instance des Elections qui a supervisé les premières élections transparentes dans le pays alors que beaucoup de sceptiques ne croyaient absolument pas à la réussite de ce pari.

Evoquant, par ailleurs, la situation politique qui prédomine actuellement dans son pays, notamment "la montée des extrémismes religieux", M. Trifi a estimé que la maturité de la société civile et sa vigilance seront un barrage infranchissable contre tous ceux qui prônent un retour en arrière à contre-courant de l'histoire. La militante tunisienne, Khadija Charif est revenue, pour sa part et avec beaucoup d'émotion sur le déroulement des premières élections libres et transparentes en Tunisie, qualifiant la participation massive et volontaire des Tunisiens au vote de grand moment de bonheur sans précédent dans les annales de l'histoire de son pays. Elle n'a pas manqué de rendre un hommage vibrant à Kamal Jendoubi pour son immense contribution dans la consécration de la démocratie, estimant qu'il s'agit de rester toujours vigilant face aux défis et dangers qui guettent la transition démocratique dans son pays.

16/02/2012 18:59:00 MAPA

المغرب/ثقافة/يهود/ائتلاف (مرفق بصورة)

معرض الكتاب بالدار البيضاء: الإعلان عن تأسيس ائتلاف شمعون ليفي للبحث والمحافظة على التراث اليهودي المغربي

الدار البيضاء / 16 / فبراير/ تم اليوم الخميس بالدار البيضاء الإعلان عن تأسيس " ائتلاف شمعون ليفي للبحث والمحافظة على التراث اليهودي المغربي"، بغية تخليد ذكرى هذا المناضل المغربي.

وتأسس هذا الائتلاف الذي تم الإعلان عنه خلال لقاء تكريمي للراحل نظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، في إطار أنشطته برسم الدورة الـ18 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، بمبادرة من مجموعة من قدماء طلبة وأصدقاء الراحل شمعون ليفي، قصد تخليد ذكراه وفكره وفلسفته وخبرته.

وحسب "إعلان التأسيس"، فإن مهمة هذا الائتلاف تتمثل في الاشتغال على فكر وأدب الراحل شمعون ليفي من خلال تجميع كتاباته في المجال السياسي، ومقالاته التي سبق ونشرها في عدد من المنابر الإعلامية من قبيل "لناسيون" و"الجماهير"، و"البيان" حول قضايا محددة من قبيل الصحراء المغربية والأمريغية، وكذا مقالاته حول تاريخ وثقافة ولسان مختلف الطوائف اليهودية بالمغرب.

كما يتوخى الائتلاف المحافظة على خصوصيات الهوية اليهودية المغربية، وتكوين رؤية مغربية، من الداخل، عن اليهودي المغربي، وتشجيع ومساعدة الطلبة المغاربة في الجامعات والمدارس على إنجاز دراسات وأبحاث حول ثقافة وتاريخ اليهود بالمغرب.

وتشير الوثيقة التي تلتها منسقة الائتلاف السيدة زهور رحيحلي، إلى أن الائتلاف الجديد يرمي أيضا إلى تحسيس تلاميذ المؤسسات التعليمية بأهمية وضرورة الحفاظ على جميع مكونات هويتنا المغربية من دون تمييز أو إقصاء، وربط علاقات مع مؤسسات البحث الوطنية والدولية، التي تشتغل حول موضوع اليهودية المغربية.

وأشاد المتدخلون في هذا اللقاء بالخصال الإنسانية والنضالية للراحل شمعون ليفي الذي كان فخورا بيهوديته وبمغربيته، ومنخرطا في مواجهة كافة أشكال العنصرية والتمييز، ومدافعا عن القضية الفلسطينية، داعين إلى مواصلة الطريق الذي بدأه الراحل، وتكثيف الجهود للدفاع عن القضايا التي طالما ناضل واستمات في الدفاع عنها.

حضر هذا اللقاء على الخصوص، وزير الثقافة السيد محمد الأمين الصبيحي، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي، وعدد من طلبة وذوي الراحل شمعون ليفي. / ر ق س

ر و

15/02/2012 17:32:00 MAPA

المغرب/حقوق الإنسان/معلومات/معرض (مرفق بصورة) حقوقيون وإعلاميون يدعون إلى التحسيس بفتح أبواب ولوج المعلومة

الدار البيضاء / 15 فبراير/ومع/ دعا فاعلون في مجال الاعلام وحقوق الانسان، اليوم الأربعاء بالدار البيضاء، إلى التحسيس بأهمية فتح أبواب ولوج المعلومات ذات المنفعة العامة وتعزيز التكوين لدى شرائح الموظفين الإداريين والصحافيين في هذا المجال.

وأكد المتدخلون في لقاء احتضنه رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمعرض الدولي للكتاب والنشر، أن تكريس الحق في ولوج المعلومة ليس مجرد أعمال للنص الدستوري في هذا الصدد، بل شرطا مصاحبا لمسلسل التنمية الوطنية ككل.

وتوقف الخبير الإعلامي جمال الدين الناجي عند الدور المنوط بهيئات المجتمع المدني في التحسيس والتربية على ثقافة الوصول إلى المعلومة متحدثا عن حالة "أمية قانونية لدى الصحافيين المغاربة" بالرغم من برمجة مقررات قانونية هامة في مسار التكوين الإعلامي بالمغرب.

وأضاف الناجي أن الأمر يتعلق عموما بعدم حرص جماعي على إدراك ما يضمنه القانون من حقوق في هذا المجال، مشيرا إلى أن الحق في ولوج المعلومة لا يقتصر حصرا على الإدارات العمومية بل يشمل الخواص والمؤسسات الدولية المتمركزة بالبلاد، في كل ما يتعلق بالمعلومات ذات المنفعة العامة.

وقال إن الصحافيين مطالبون بأن يفتحوا بقوة واجهة النضال من أجل ولوج المعلومات خدمة لجمهور الإعلام ورفعاً لجودة المنتج الإعلامي الوطني، مشددا على الأهمية الحاسمة للتكوين والتكوين المستمر في القطاع الإعلامي حول هذه القضية.

وانتقد سعيد السولامي مدير مركز الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لحرية الصحافة، ضعف انشغال الجمعيات الحقوقية بالضغط من أجل فتح أبواب ولوج المعلومة، ليس فقط داخل الإدارات العمومية، بل كذلك على صعيد المؤسسات الخاصة التي تتوفر على معلومات على صلة بمنفعة عمومية.

وتوقف السولامي أساسا عند أهمية تنظيم المعلومات وترتيبها، في إطار تدبير حديث للأرشيف، مما يشكل عاملا رئيسا في إدارة مسلسلات التنمية الشاملة والقطاعية. ولاحظ في هذا الصدد أن قطاعات هامة تفتقر إلى رصيد معلوماتي مهم، داعيا إلى الانكباب على تثقيف الموظف العمومي وتمكين الإدارات العمومية من موظفين متخصصين يسهرون على إتاحة المعلومة وتوجيه طالبها إلى المصادر المناسبة.

ومن جانبه، أكد رشيد الفيلاي المكناسي، رئيس جمعية ترانسبارانسي- المغرب، أن المغاربة لم يعودوا في مرحلة المطالبة بضمان حق ولوج المعلومة لأن الدستور الجديد نص بإيجابية على ذلك، معتبرا أن القيود الحالية في الأنظمة والقوانين المختلفة باتت متجاوزة بحكم سمو النص الدستوري.

وخلص إلى القول إن السؤال اليوم يتمحور حول ضرورة توفير الآليات والوسائل العملية لتمكين المواطنين ، بمختلف شرائحهم ، من ممارسة هذا الحق على جميع المستويات المركزية والقطاعية والمحلية. ر /

ن ف/ع ح

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

12/02/2012 20:30:00 MAPA

المغرب/ ثقافة/ أمازيغية (مرفق بصورة) السيد بوكوس متفائل بمستقبل اللغة الأمازيغية بالمغرب

(من مبعوث الوكالة: عبد اللطيف أبي القاسم)

الدار البيضاء / 12 / فبراير/ ومع / أعرب عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية السيد أحمد بوكوس، اليوم الأحد بالدار البيضاء، عن تفاؤله بمستقبل اللغة الأمازيغية بالمغرب بعد التنصيص عليها لغة رسمية للدولة في الدستور الجديد، وإعلان الحكومة الجديدة اعتماد مقاربة تشاركية في تنزيل هذا الأخير.

وقال السيد بوكوس في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، على هامش ندوة نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إطار فعاليات الدورة الـ18 للمعرض الدولي للنشر والكتاب، إن المرء "لا يمكن إلا أن يكون متفائلا" بخصوص مستقبل اللغة الأمازيغية، مشيرا إلى أن البرنامج الحكومي أكد على اعتماد المقاربة التشاركية أثناء تفعيل مقتضيات الدستورية بما فيها تلك المتعلقة باللغة الأمازيغية.

وفي المقابل، دعا السيد بوكوس، بمناسبة هذه الندوة المنظمة حول موضوع "الحقوق الثقافية والسياسة اللغوية"، إلى "التحلي باليقظة الفاعلة والإيجابية" أثناء مسلسل إعداد القانون التنظيمي الذي يحدد مراحل تفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية، وكيفيات إدماجها في مجال التعليم، وفي مجالات الحياة العامة ذات الأولوية.

وأكد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية أن المطلوب الآن أن تساهم النخبة السياسية والمثقفون والباحثون، والمجتمع المدني وكافة القوى الحية في البلاد في النقاش من أجل توضيح المفاهيم والرؤى ذات الصلة، وتملك مقتضيات هذا القانون التنظيمي، ثم الحرص على مواكبة تفعيلها في السياسات العمومية.

وسجل السيد بوكوس أن للتيار السائد حاليا على مستوى المؤسستين التنفيذية والتشريعية "والذي أفرزته صناديق الاقتراع" رؤيته لقضية الأمازيغية، مضيفا أن "أي مواطن ديمقراطي يتعين أن يتقبل هذا الوضع"، داعيا الفاعلين الذين لا يتفقون مع هذا التيار إلى "التحلي بمبدأ المساندة النقدية" والتعبير عن رؤاهم في إطار نقاش عام ومنظم وديمقراطي.

وتركزت باقي المداخلات خلال هذه الندوة، التي ساهم في تنشيطها أيضا الاساتذة عبد الله بونفور، ومحمد المدلاوي، وعلي أمهان، حول ضرورة تعزيز القدرات في مجال النهوض بالحقوق الثقافية وتيسير ولوج المواطنين إليها.

كما شددت على ضرورة الحرص على التعريف بطبيعة الحقوق الثقافية ذات الصلة بالقضية الأمازيغية في صفوف الساكنة المعنية بها، وخاصة تلك التي تنتشر الأمية في أوساطها، على اعتبار أن استيعاب الحقوق وفهمها يشكل مدخلا أساسيا للمطالبة بها والدفاع عنها.

يشار إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يشارك في فعاليات المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء في إطار رواق مشترك مع مجلس الجالية المغربية بالخارج، ومجلس المنافسة، والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة.

ر /

ق س / ر و

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

أربع مؤسسات وطنية تشارك في المعرض الدولي للنشر والكتاب بالدار البيضاء برواق مشترك

الرباط 08 فبراير 2012 /ومع/ يشارك مجلس الجالية المغربية بالخارج ومجلس المنافسة والهيئة المركزية للوقاية من الرشوة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان برواق مشترك في فعاليات الدورة الثامنة عشر للمعرض الدولي للنشر والكتاب الذي سيتم تنظيمه بالدار البيضاء خلال الفترة الممتدة بين 10 و19 فبراير الجاري.

وأفاد بلاغ للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بأن المؤسسات الأربع وضعت برنامجا، سينشطه نحو 250 مشاركا ومشاركة من المغرب ومن حوالي 20 بلدا، يتضمن تنظيم العديد من اللقاءات والتظاهرات وعرض أفلام وثائقية، فضلا عن تنظيم لقاء خاص بالشعر الحساني وتقديم عرض مسرحي، مضيفا أن البرنامج يتمحور حول "الكتابات النسائية" و"الهجرة" و"مقهى الحقوق" و"الربيع العربي" و"التاريخ والذاكرة" و"الحكمة الجيدة".

وأوضح أن الرواق المشترك الذي يمتد على مساحة 400 متر مربع، سيحتضن لقاءات بين مبدعات مغربيات عبر العالم وحلقات للنقاش حول مقتضيات الدستور الجديد المتعلقة بحقوق الإنسان والحكمة والديمقراطية التشاركية، فضلا عن موائد مستديرة حول وضعية المهاجرين المغاربة في بلدان الإقامة.

وستنظم المؤسسات الأربع، يضيف البلاغ، لقاء حول حصيلة الثورات التي هزت المنطقة العربية ينشطه باحثون من سوريا واليمن وتونس وليبيا وفرنسا وسويسرا والولايات المتحدة، فضلا عن تخصيص برنامج يومي حول حقوق الإنسان والمواطنة والحكمة لفائدة تلاميذ المؤسسات التعليمية وتنظيم عدد من اللقاءات حول مواضيع مرتبطة بالتاريخ والأرشيف والذاكرة.

وذكر البلاغ أنه سيتم كذلك عرض ما يفوق 2000 إصدار للمؤسسات الشريكة وأخرى تقارب قضايا الهجرة وحقوق الإنسان والمواطنة والحكمة بالرواق المشترك الذي يحظى بدعم صندوق الإيداع والتدبير.

وكان رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة السيد عبد السلام أبو درار ورئيس مجلس المنافسة السيد عبد العالي بنعمور ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان السيد إدريس اليزمي قد أكدوا، في تصريح مشترك، أن المؤسسات الأربع الشريكة تسعى من خلال حضورها المشترك في هذه التظاهرة إلى الاحتفاء بمعية رواد المعرض والعارضين بهذه التظاهرة الشعبية الكبيرة المخصصة للاحتفاء بالثقافة والمواطنة.

كما شددوا، في التصريح الذي أورده البلاغ، على أن بناء "مستقبل البلاد" يتم عبر "التربية والمعرفة والإقبال على الكتاب والإبداع"، مؤكداً أنه يتعين على المؤسسات الأربع "أن تكون في الموعد مع هذا الوعي الشعبي المتنامي". ب

س ط / و ع

Rabat se dote d'une commission des droits de l'Homme

Driss El Yazami, président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), a présidé, jeudi, la cérémonie d'installation des membres de la Commission régionale des droits de l'Homme de la région Rabat-Kénitra. La Commission régionale, nouvellement mise en place, couvre les préfectures et les provinces de Rabat, Salé, Skhirat, Témara, Kénitra, Khémisset, Sidi Kacem et Sidi Slimane. A elle seule, cette région comprend également un ensemble d'institutions ayant une sensibilité directe liée aux questions de droits de l'homme : pas moins de 12 établissements relevant de l'administration pénitentiaire, l'académie royale de police, l'Institut de la magistrature et celui de l'administration territoriale, ... En plus d'annoncer la composition de la commission et d'installer ses membres, cette rencontre a été marquée par la présentation d'un exposé sur les missions et les prérogatives des commissions régionales des droits de l'Homme telles que prévues dans le dahir portant sur la création du CNDH, qui assurent les missions de suivi et de contrôle de la situation des droits de l'Homme au niveau régional et reçoivent les plaintes relatives aux allégations de violations des droits de l'Homme. Elles assurent également, en vertu du même dahir, la mise en œuvre des programmes et des projets du CNDH en matière de promotion des droits de l'Homme, et ce, en étroite collaboration avec tous les acteurs concernés au niveau de la région (art 30).

Une composition hétéroclite

Outre son président et le représentant régional de l'institution du Médiateur, chaque commission régionale des droits de l'Homme est composée de membres proposés par les corps représentatifs régionaux des magistrats, des avocats, des médecins, des oulémas, des journalistes professionnels et des représentants des associations et des observatoires régionaux des droits de l'Homme. Le reste des membres de la commission, qui en compte une trentaine au total, sont des personnalités actives dans le domaine de la protection et la promotion des droits de l'Homme, que ce soit les droits politiques, civils, économiques, sociaux et culturels, environnementaux ou les droits de la femme, de l'enfant

et des personnes en situation de handicap et des consommateurs. Cette composition hétéroclite est certainement intentionnelle puisqu'elle assure une impartialité lors du traitement des dossiers par la commission. A rappeler que les membres des commissions sont nommés par le CNDH, sur proposition de son président, et ce, au vu des candidatures que le président de la commission régionale lui soumet. **M.E.F.**

على هامش لقاء تواصلي مع المجلس الوطني لحقوق الانسان منظمة نساء العدالة والتنمية تؤكد على حقها في عضوية المجالس الدستورية المستحدثة

جددت اللجنة التنفيذية لمنظمة نساء العدالة والتنمية على هامش تيميمها لمباراة اللقاء التواصلي مع رئيس لمجلس الوطني لحقوق الانسان الذي دعيت اليه المنظمة، (جددت) تأكيدها على تشبثها بحقها/واجبها في العضوية في كل المجالس الدستورية المستحدثة، وفي مقدمتها المجلس الوطني لحقوق الانسان، وكذا مطالبتها بضرورة الإسراع بإصدار القانون التنظيمي للمجلس الوطني لحقوق الانسان، بما تمليه المقننات الديمقراطية للمرحلة التاريخية التي يمر منها بلدنا المغرب. كما دعت المجلس إلى تحمل مسؤوليته في الالتزام بالتوجه الدستوري في معالجة قضايا المرأة والأسرة والطفولة، بما يعزز النفس النشركي في بناء مغرب الغد ويكرس الديمقراطية الحقة.

وكانت اللجنة التنفيذية لمنظمة نساء العدالة والتنمية تناوحت - حسب بلاغ لها توصلت به "التجدد" - في أعقاب اجتماعها العادي الأحد الماضي، حيثيات اللقاء التواصلي الذي دعيت اليه المنظمة من قبل رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان، حيث عقد وفد من اللجنة التنفيذية صباح الأربعاء المنصرم لقاء مع الأمين العام للمجلس، تطرق إلى تشكيل المجلس لهياكله الوطنية والجهوية واستمرار تغييب تيار لا نستقيم المعاملة الديمقراطية إلا به.

عزيزة الزعلي

اعتصام وإضراب عن الطعام أمام "المجلس الوطني لحقوق الإنسان"

حسن حمورو - هسبريس
الأحد 19 فبراير 2012 - 15:43

قرر المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان خوض اعتصام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مصحوبا بإضراب عن الطعام يوم الأربعاء 22 فبراير 2012، احتجاجا على ما قال عن بلاغ للجمعية سياسية الأذان الصماء للمسؤولين اتجاه مطالب المعتقلين السياسيين و"ضحايا المحاكمات غير العادلة"، المضربين عن الطعام في العديد من السجون المغربية.

كما يخوض مكتب الجمعية التي ترأسها خديجة الرياضي شكله الاحتجاجي تنديدا بما وصفه في بلاغه الذي توصلت "هسبريس" بنسخة منه بالاعتقالات التعسفية والتعذيب والمحاكمات غير العادلة والظروف اللاإنسانية بالسجون، داعيا إلى التحرك من أجل حماية في ما يعتبره الحق في الحياة للمضربين عن الطعام، ومن أجل الضغط على الدولة لاحترام حقوق هؤلاء المعتقلين وكرامتهم والاستجابة الفورية لمطالبهم "المشروعة" صونا لحقهم في الحياة وفي السلامة البدنية، وكذا من أجل إطلاق سراح المعتقلين السياسيين منهم.

وفي اتصال هاتفي مع "هسبريس" قالت خديجة الرياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان إن أوضاع عدد من المعتقلين والمسجونين جد خطيرة نتيجة إضراباتهم المتواصلة عن الطعام، مشددة على أن لجوء جمعيتها إلى خطة الإضراب عن الطعام والاعتصام أمام مقر المجلس الوطني لحقوق الإنسان جاءت بعد تعبها من مراسلة وزارة العدل وكذا مديرية السجون دون أن يتم تحريك الملف في الاتجاه الذي يضمن ما قالت عنه حق المعتقلين والسجناء في الحياة والسلامة البدنية.

وتمنت الرياضي أن يتستجيب المسؤولون لمطالب جمعيتها قبل أن تضطر إلى خوض أشكال احتجاجية أخرى لم تفصح عنها، داعية المنظمات الحقوقية الأخرى إلى حضور الاعتصام المقرر يوم الأربعاء 22 فبراير، والصحافة الوطنية إلى الحديث عن ملف الإضراب عن الطعام الذي يخوضه معتقلون من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ومعتقلو "السلفية الجهادية" ومعتقلو حادث أركانة الذين ما يزال ملفهم في مرحلة الاستئناف.